

2024/61.

واردات عدد.....
11 جويلية 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

## مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين

الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع

الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره مائتين وثلاثة مليون (203.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية.

2024/61.

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلق بالمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية وذلك تطبيقاً لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و 75 منه.

### الإطار العام للمشروع:

وافق مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 14 مارس 2024 على منح تونس قرضاً بقيمة 203 مليون أورو أي ما يعادل 220 مليون دولار أمريكي لفائدة مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية (*corridor de développement économique*) والذي يتعلق بمضاغفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين القصرين وسيدي بوزيد و صفاقس.

وسيعهد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تنفيذ الجزء المتعلق بمضاغفة هذه الطريق بين ولايتي القصرين وسيدي بوزيد أما الجزء المتبقي (سيدي بوزيد - صفاقس) فسيتم تمويله من قبل البنك الأوروبي للاستثمار. هذا ويتعهد البنك الدولي بتمويل بعث مشاريع تنمية ومؤسسات صغرى ومتوسطة على امتداد كامل هذه الطريق (القصرين-سيدي بوزيد-صفاقس).

ويندرج هذا المشروع في إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية المدرج ضمن مخطط التنمية للفترة 2023-2025.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد والحد من الفوارق بين الجهات وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للطرق وتنشيط الحركة الاقتصادية في محيطها.

### أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى ربط الولايات الداخلية للبلاد وهي القصرين وسيدي بوزيد مع ولاية صفاقس والتي تعد مركزاً اقتصادياً بالجهة، وذلك من خلال مضاغفة الطريق الوطنية رقم 13. كما يهدف هذا المشروع أيضاً إلى خلق ديناميكية اقتصادية على مستوى الجهات المعنية بهذه الطريق،

لاسيما من خلال التشجيع على بعث مشاريع تنموية ومؤسسات صغرى ومتوسطة من قبل أبناء الجهات المعنية.

أما على المدى الطويل وفي إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية، سيتمكن هذا المشروع من تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،
- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغربية تونس، الجزائر وليبيا من ناحية أخرى،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية.

#### كلفة المشروع:

تقدر كلفة هذا المشروع بحوالي 278.8 مليون دولار أمريكي وسيتم إنجازه على امتداد 6 سنوات من قبل وزارة التجهيز والإسكان في جزئه المتعلق بالبنية التحتية ومن قبل صندوق الودائع والأمانات في الجزء المتعلق بمشاريع تنموية ومؤسسات صغرى ومتوسطة على امتداد الطريق المذكورة.

#### كيفية تمويل المشروع:

يمول هذا المشروع كالاتي:

- 220 مليون دولار مموله من قبل القرض موضوع مشروع القانون الحالي،
- 38.8 مليون دولار مموله من قبل ميزانية الدولة،
- 20 مليون دولار مموله من قبل المنتفعين بالمكون الفرعي 2.2 من المشروع.

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه التمويلات حسب مختلف عناصر المشروع:

المجموع (مليون دولار)	مساهمة المنتفعين بالمشروع (مليون دولار)	مساهمة ميزانية الدولة (مليون دولار)	مساهمة البنك الدولي (مليون دولار)	التمويل عناصر المشروع
200	0	31,9	168,1	1- تطوير البنية التحتية للرواق
73,3	20	6,3	47	2- دعم التنمية الاقتصادية على امتداد الرواق:
39,3	0	6,3	33	1-2- دعم شبكة المسالك الريفية المجاورة للطريق
34	20	0	14	2-2- دعم النفاذ إلى مصادر التمويل

3- التصرف في المشروع:	4,4	0,6	0	5
1-3- العناصر 1 و 2-1	3,4	0,6	0	4
2-3- العناصر 1-2	1	0	0	1
4- تعزيز القدرة على الصمود خلال الأزمات	0	0	0	0
عمولة الافتتاح	0,5	0	0	0,5
المجموع:	220,0	38,8	20	278,8

عناصر المشروع: يتكون هذا المشروع أساسا من العناصر الأربع التالية:

1- تطوير البنية التحتية للرواق: ويهدف إلى تحسين جودة الطرقات وتعزيز السلامة المرورية على امتداد الأجزاء الغربية للرواق. ويشتمل هذا العنصر على أفساط الأشغال عدد 6 و 7 و 8 بين ولايتي القصرين وسيدي بوزيد بطول إجمالي يقدر بـ 64.7 كلم.

وتتعلق هذه الأشغال بـ:

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 وتهيئتها وذلك قصد تحسين قدرة استيعابها،
- تهيئة الجسور والمنشآت المائية،
- تهيئة تقاطعات الطرق،
- مزيد تدعيم السلامة المرورية على امتداد هذه الطريق،

هذا وقد تم، عند إعداد هذا العنصر، الأخذ بعين الاعتبار لتأثيرات التغيرات المناخية المحتملة على هذه الطريق وإدراج التدابير الوقائية اللازمة لذلك ضمن أفساط الأشغال المذكورة.

2- دعم التنمية الاقتصادية للرواق: وينقسم هذا العنصر إلى مكونين فرعيين:

أ- تهيئة شبكة المسالك الريفية المجاورة للطريق الوطنية رقم 13: حيث سيتم تهيئة 117.4 كلم من المسالك الريفية ذات الأولوية وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق الريفية المحاذية للطريق الوطنية رقم 13 والحد من التفاوت بينها. هذا إلى جانب تحسين ظروف العيش بهذه المناطق وتسهيل النفاذ لمختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي دعم اندماجها في الحركة الاقتصادية بالجهة.

ب- دعم النفاذ إلى مصادر التمويل: حيث سيتم تمكين الباعثين القاطنين في محيط الرواق من ولايات القصرين وسيدي بوزيد والقيروان وصفاقس من إنشاء شركات صغرى ومتوسطة وبعث مشاريع استثمارية تعود بالنفع عليهم وعلى أسرهم إلى جانب مساهمتها في تنشيط الحركة الاقتصادية بهذه الجهات.

وسيعهد تنفيذ هذا العنصر الفرعي إلى صندوق الودائع والأمانات حيث سيتم إيداع المبلغ المخصص لهذا المكون من القرض (أي حوالي 14 مليون دولار) صلب صندوق "impact"، وهو صندوق تم إيداعه سابقاً بهدف تسهيل النفاذ للتمويل لفائدة الباعثين بكل من ولايات صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين القيروان وهو ما يتماشى بصفة تامة مع أهداف المشروع الحالي.

هذا وستتولى مؤسسة "CDC Gestion" التابعة لصندوق الودائع والأمانات، التصرف في المبلغ المذكور من خلال التعاقد مع المؤسسات ذات رأس المال المخاطر «SICAR» بمناطق تدخل المشروع والتي ستعهد لها مهمة تحديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المزمع إيداعها والمستجيبة لشروط التمويل، وذلك بالتعاون مع ديوان تنمية الوسط الغربي. علماً بأنه من بين شروط التمتع بهذا التمويل أن تكون ما لا يقل عن 30% من هذه المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدثّة مدارة من قبل النساء.

كما ستتولى "CDC Gestion" في مرحلة لاحقة متابعة مساهمة هذه المؤسسات المالية «SICAR» في رأس مال المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع المحدثّة.

### 3- إدارة المشروع ومتابعة تنفيذه وتقييمه: يتضمن هذا العنصر مكونين فرعيين:

أ- متابعة إنجاز العنصر الأول والعنصر الفرعي 1.2 من المشروع، إلى جانب أنشطة التقييم وإعداد الدراسات الفنية والهندسية للمشروع، إضافة إلى أنشطة دعم القدرات والدراسات في مجال التوقى من المخاطر البيئية والاجتماعية.

### ب- التصرف والتقييم ومتابعة إنجاز العنصر الفرعي 2.2 من المشروع لا سيما:

- توفير التكوين والدعم الفني اللازم لوحدة إنجاز المشروع بكل من وزارة التجهيز والإسكان وصندوق الودائع والأمانات وأيضاً لفائدة مؤسسات رأس المال المخاطر المشاركة في المشروع وديوان تنمية الوسط الغربي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ستنتفع بهذا المشروع.

- القيام بدراسة مدققة حول الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها النساء الريفيات بمناطق إنجاز المشروع قصد جعل تدخلات المشروع لفائدتهن أكثر فاعلية ونجاعة.

- القيام بأنشطة التعريف بالمشروع والتحسيس بأهميته.

4-تعزيز القدرة على الصمود خلال الأزمات: عند الحاجة وفي حالات الأزمات والطوارئ، يتيح هذا العنصر إعادة تصنيف المشروع وتخصيص تمويلات من مكوناته لتغطية تكاليف إضافية طارئة.

#### الشروط المالية للمشروع:

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا المشروع حسب الشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة = ((نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor 6 mois) والتي بلغت 3,832% بتاريخ 1 أفريل 2024+ (نسبة فائدة متغيرة والتي بلغت بنفس التاريخ 0,89)) وتبلغ 4,722 % (بتاريخ 1 أفريل 2024)

- مدة السداد: 21 سنة منها 8.5 سنوات إمهال.

- عمولة افتتاح: 0.25% من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ.

- عمولة تعهد: 0.25% من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 120 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.